لحقت بهم خلال الحرب لم تجد متنفسا لها في الاوضاع السياسية التي سادت بعد ذلك، خاصة بعد التوتر على الجبهة المصرية ثم انسحاب اسرائيل من غرب قناة السويس ، وهي الخطوة التي اعتبرتها فئات معينة تنازلا عن الورقة الرابحة الوحيدة في أيدي اسرائيل . ولقد انعكس هذا الوضع ، الى حد ما ، على نتائج الانتخابات العامة التي عقدت في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ وأسفرت عن خسارة حزب العمل الحاكم عددا من مقاعده في الكنيست بينما حصل التكتل اليميني (ليكود) المعارض ، في مقابل ذلك ، على زيادة في عدد الاصوات التي منحت له والمقاعد التي حصل عليها . والواضح انه لم يكن من السهل ، استنادا الى تلك النتائج ، على رئيسة حكومة اسرائيل غولده مئير ، اعادة تشكيل حكومتها بعد الانتخابات ، وهي العملية التي لم تستطع تنفيذها الا بعد مرور وقت غير قصير وبعد ان قدم حزب العمل تنازلات عديدة الى شركائه في الائتلاف ، خاصة الحزب الديني القومي (المفدال) ، لدرجة ظهر معها ان بعض « صبية » المفدال كادوا يكبلون يدي الحكومة ويمنعونها من اتخاذ اي قرار لا يروق لهم ، خاصة فيما يتعلق بالانسحاب الاسرائيلي من المناطق المحتلة ، وعلى رأسها الضفة الغربية .

لم يمر وقت طويل على تشكيل حكومة مئير حتى كانت تتعرض لازمات جديدة ، كانت استمرارا لتلك الناجمة عن حرب تشرين . فمع انتهاء القوات الاسرائيلية من عملية الانسحاب من منطقة قناة السويس ، اثر توقيع اتفاق فصل القوات بين مصر واسرائيل ، وجدت القوات الاسرائيلية نفسها تخوض حرب استنزاف جديدة على الجبهة السورية ، كانت نهايتها التوقيع على اتفاق آخر لفصل القوات بين سوريا واسرائيل وانسحاب القوات الاسرائيلية من جزء من الجولان . ولم تكد الحكومة الاسرائيلية توقع على اتفاق فصل القوات هذا حتى كانت تواجه آخر أزماتها ، التي أطاحت بها ، مع نشر التقرير الاولي للجنة اغرانات التي عينت للتحقيق في أسباب التقصير الاسرائيلي في حرب تشرين وتحديد المسؤولين عن ذلك . ولقد أدان تقرير لجنة اغرانات ، كما هو معروف ، عددا من كبار ضباط الجيش الاسرائيلي ، وعلى رأسهم رئيس الاركان اللواء دافيد العازار ، وحملهم مسؤولية الفشل الذي منيت به اسرائيل في الحرب ، بحيث استقالوا أو أقيلوا رأسا من مناصبهم بعد نشر التقرير . ولكن النقمة الشعبية على السلطة لم تكتف بأكباش الفداء تلك، اذ سرعان ما توجهت أصابع الاتهام نحو موشي ديان ، باعتباره أول المسؤولين ، من الناحيتين السياسية والعسكرية ، عن الفشل الذي منيت به اسرائيل في الحرب ، ومن ورائه غولده مئير وحكومتها ، ولم يمر وقت طويل حتى استقال ديان من منصبه ثم تبعته مئير فحكومتها . ومع انه ظهر وكأن فراغا حدث في اسرائيل بعد استقالة حكومة مئير ، نظرا لغياب عدد لا بأس به من الوجوه السياسية المألوفة دفعة واحدة ، فان حزب العمل الاسرائيلي سرعان ما جمع قواه وعمل على تشكيل حكومة جديدة برئاسة مرشحه يتسحاق رابين .

مرت بضعة أشهر فقط على تشكيل الحكومة الاسرائيلية برئاسة رابين وفوزها بالثقة في الكنيست في أوائل حزيران (يونيو) الماضي . وقد تعرضت الحكومة خلال هذه الفترة لحملات انتقاد شديدة بسبب سياستها ، على الصعيدين الداخلي والخارجي ، ولمحاولات لم تتوقف لاسقاطها ، خاصة وانها تستند الى أكثرية صوت واحد فقط في البرلمان (٦١ من ١٢٠ صوتا) ، بعد أن أصر حزب العمل على استبعاد التكتل اليميني (٤٠ نائبا) من الحكم ، بينما لم يوافق المفدال (١١ نائبا) على الاشتراك فيه، لاسباب لا مجال لذكرها هنا . ولكن على الرغم من ذلك يمكن القول ان النظام الاسرائيلي قد استعاد توازنه السياسي خلال هذه الفترة وأرسى عددا من القواعد الهامة تمهيدا ،